ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

تأثير المؤسسات المالية الدولية على حقوق الإنسان

تحرير: شريف عبد الحميد
إعداد: عبير غيث

مقدمة

تعتبر المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين وبنوك التنمية الإقليمية أقوى وكلاء الإصلاح الاقتصادي في العالم في العقود الأربعة الماضية من خلال وضعهم للعديد من المعايير المالية التي تعمل من خلالها السياسات العامة في البلدان النامية عبر ما يسمى ببرامج التكيف الهيكلي. فمن خلال عملها كمقرض للدول أصبحت هذه المؤسسات ملاذ اخير للدول التي تعاني من مستويات غير مستدامة من الدين العام.

إلا أنه ونتيجة لبرامج الاصلاح الاقتصادي المرافقة للقروض اتخذت الدول العديد من إجراءات التقشف التي تسببت في العديد من الاثار الضارة على المواطنين. فضلا على أنه في مقابل الحصول على المساعدة المالية يجب على الدول المقترضة أن تستقر على قائمة إصلاحات سياسية "مؤلمة" في كثير من الأحيان. ولقد منحت هذه الممارسة المؤسسات المالية الدولية تأثير سياسي كبير على الحكومات في جميع أنحاء العالم وفي مجموعة واسعة من مجالات السياسة ذات التأثير المباشر على حقوق الإنسان، حيث أن هذه البرامج الاصلاحية أو ما يعرف ببرامج التكيف الهيكلي تقوض التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وحقوق العمال.

وقد حاولت هذه الدراسة تحليل إلى أي مدى تلتزم مؤسسات التمويل الدولية والاقليمية في سياساتها المالية تجاه الدول بالأطر الوقائية لحماية وتعزيز حقوق الانسان والحد من الانتهاكات؟.

اولا: نشأة مؤسسات التمويل الدولية

تعرف المؤسسات المالية الدولية بأنها مؤسسات تقوم بتحقيق أهداف الأمم المتحدة من أجل تحسين ظروف معيشة الشعوب المختلفة ومحاولة دفع عجلة التنمية في الدول الفقيرة وتقريب الفروق الشاسعة في المستويات الاقتصادية الغنية والدول الفقيرة من أجل خدمة الهدف الأسمى للأمم المتحدة وهو الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وتوطيد العلاقات الودية بين الدول.

كما تعرف كذلك بأنها مؤسسات تقوم بضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية من شأنه أن يحقق إلى مدى بعيد نوعا من الانسجام والنمطية في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم، فضلا عما توفره من إزالة القيود والعقبات المعرقلة

للنشاط الاقتصادي بين مختلف دول العالم، وبذلك تصبح المؤسسات المالية الدولية أداة في سبيل تحقيق وتأكيد عالمية الاقتصاد. فهي منظمات حكومية تسعى إلى المحافظة ودفع عجلة التنمية في الدول المتخلفة، كما تعمل على إزالة العوائق وتحافظ على سلامة النظام النقدي والمالي العالمي. كما أنها مؤسسات تقوم بتمويل المشروعات الحكومية والخاصة التي تحول دون دمجها في الاقتصاد العالمي والعمل على استقرار الاقتصاد على المستوى الكلي[1].

وترجع أصول هذه المنظمات إلى مؤتمر بريتون وودز في يوليو 1944 والذي وضع أسس النظام الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية استجابة للنداءات من أجل نظام للحوكمة المالية العالمية وزيادة التعاون الاقتصادي الدولي وتم إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (المعروف لاحقا باسم البنك الدولي) بعد فترة وجيزة في عام 1945. حيث تم:-

- **إنشاء البنك الدولي** لتوفير رأس المال الاستثماري لإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية بعد الحرب. وتخصص في البداية في إقراض الدول المتقدمة لمشاريع البنية التحتية مثل الموانئ والسكك الحديدية والسدود الكهرومائية. واستجابة لمطالب البلدان النامية بتمويل أكبر وأنشأ قادة العالم منظمة إضافية داخل البنك الدولي في عام 1960 ، وهي المؤسسة الدولية للتنمية (IDA). وقد أدى ذلك إلى تحويل البنك إلى منظمة أكثر تركيزا على التنمية واتسع نطاق اختصاصه ليشمل القضاء على الفقر العالمي.
- **أما صندوق النقد الدولي** فتركز دوره في البداية على الإشراف على أسعار الصرف للحكومات الأعضاء وإتاحة الموارد المالية للحكومات الأعضاء التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات ثم تلى ذلك إلى اتباعه سياسة الاقراض[2].
- **البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية** تم تأسيسه عام 1991 لإعادة بناء اقتصادات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق، وتوسّع منذ ذلك الحين ليشمل شمال إفريقيا، لكنه لا يزال البنك الوحيد من نوعه الذي يتمتع بتفويض لتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون[3].

---

[1] - مفهوم المؤسسات المالية الدولية، الرابط -http://www.aspu.edu.sy/laravel-filemanager/files/18/institutions/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA.pdf

[2] - International financial institutions and human rights: implications for public health, Public Health Reviews, 30 November 2017, link, https://publichealthreviews.biomedcentral.com/articles/10.1186/s40985-017-0074-3

- مفهوم المؤسسات المالية الدولية، الرابط، http://www.aspu.edu.sy/laravel-filemanager/files/18/institutions/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA.pdf

[3] - البنك الأوروبي يواجه تحديات تتعلق بالتزاماته بحقوق الانسان، مركز القاهرة لحقوق الانسان، 21 يونيو 2021، الرابط، https://cihrs.org/european-bank-challenged-on-human-rights-credentials/

إلا أنه ونتيجة للأعباء الاقتصادية والاجتماعية التي انتجتها قروض هذه المؤسسات تعرض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لانتقادات واسعة النطاق في السنوات اللاحقة لا سيما بعد سوء تعاملهما مع الأزمات المالية في المكسيك وشرق آسيا وروسيا والأرجنتين. ووعدت المنظمات بأن إجراءات التقشف المؤلمة ستكون مبررة على المدى الطويل من خلال النمو الاقتصادي المستدام. ومع ذلك لم يتحقق النمو الاقتصادي وانما تصاعدت العواقب السلبية على التمتع بحقوق الإنسان في مواجهة برامج التكيف الهيكلي لخفض معدلات الانفاق الحكومي واتخاذ المزيد من اجراءات التقشف[4].

ثانيا: الابعاد الحقوقية لسياسات التمويل الدولية

تنظر الدول النامية إلى المؤسسات المالية الدولية والاقليمية وخاصة صندوق النقد الدولي باعتبارها منظومة مالية ضخمة يتم اللجوء اليها في حالة حدوث تعثر اقتصادي بغرض الحصول على قرض لتطوير البنى التحتية الأساسية كمحطات الكهرباء والطرق والموانئ والمطارات والمدن الصناعية دون النظر إلى ما تتبعه شروط هذه المؤسسات من تبعات اقتصادية تنتهك حقوق الانسان حيث أن سياسات التكييف الهيكلي أو ما يعرف بالإصلاح الاقتصادي تخلق تبعات على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمواطنين في هذه الدول تهدر طاقات الدولة وإمكانياتها وتؤدي بها إلى المزيد من الأزمات المتلاحقة.

- **فعلى مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:** توجد العديد من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لسياسات التمويل الدولية لصندوق النقد الدولي مع حقوق الانسان حيث تعدد الامثلة التي لجئت فيها الدول للحصول على قروض من صندوق النقد الدولي ولكن كان لها العديد من الاثار السلبية على اعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول فنجد مثلا أنه على الرغم من أن تجربة صندوق النقد الدولي في **مصر** تعد من التجارب الناجحة لكن مقابل تحقيق نمو إيجابي بنسبة 4%، زادت نسبة الفقر من 30% إلى 46%، وارتفعت أسعار الأدوية كما زادت الضرائب وانخفض الإنفاق العام على الصحة والتعليم. ويهدف إغراق مصر في الديون إلى السيطرة على مصادر الغاز المهمة وخاصة بعد اكتشاف حقل ظهر في شرق سواحل المتوسط. أما في **اليونان** فقد كشفت الوثائق المسربة في ويكيليكس عن مخطط التآمر على اليونان من قبل المشرفين على الملف المالي لها، وتسليم البلاد ورهنها وإخضاعها لشروط البؤس في صندوق النقد حيث بلغ الدين العام في اليونان ما يقارب 180% من الناتج المحلي بعد توقيع الاتفاق مع

[4] - International financial institutions and human rights: implications for public health, Public Health Reviews, 30 November 2017, link, https://publichealthreviews.biomedcentral.com/articles/10.1186/s40985-017-0074-3

الصـندوق، ورافق ذلك ارتفاع نسـبة البطالة وانخفاض عدد السـياح وإثقال المصـارف بقروض غير مسددة [5].

أما في **تونس** ونتيجة عدم الحد من ظاهرة الفساد المستشري فيها وسوء استخدام السـلطة والتي لم تتحرك الحكومة التونسـية من أجل الحد منها. غذت القروض من صندوق النقد الفساد، فخلال السنوات العشر التالية للثورة لم يكتسب الاقتصاد طابعا ديمقراطيا يسـمح بتعزيز المنافسـة المحلية ولا سـيما في مجالات استراتيجية معينة. كما تعد سياسات الاحتكار التي تمارسها جهات فاعلة معينة على الواردات في قطاعات الغذاء أو البناء أو السـلع الاسـتهلاكية من الأسـباب الرئيسـية لارتفاع نسـبة التضـخم. وهذه الجهات نفسها مسؤولة عن تحديد الأسعار التي لا تتماشى بالضرورة مع الأسعار العالمية عندما تنخفض. وفي ظل غياب التخطيط الفعال لتأثير سـياسـات التكييف الهيكلي على المواطنين فخفضـت الاعانات الاجتماعية عشـوائيًا، وجرت خصـخصـة قطاعات الدولة وأملاكها، وفرضت الدولة ضرائب إضافية، كما انخفضت قيمة العملة. كل هذا من أجل قرض بقيمة 1.740 مليار دولار. وعندما طلبت تونس تجديد القرض مع زيادة قيمته إلى 2.8 مليار دولار، ازدادت الشـروط السـياسـية تحت عناوين وأهداف اقتصادية. وبالتالي فإن اللجوء المستمر لقروض صندوق النقد الدولي يعد من التبعات الحتمية لعدم مراجعة النموذج الاقتصـادي التونسـي. وسـيحتم ذلك البقاء في الحلقة المفرغة ذاتها. وحتى في ظل الأزمة الحادة التي تعاني منها تونس، لا توجد أي مبادرات حقيقية وفعالة للخروج منها[6].

وفيما يتعلق بأثر قروض المؤسـسـات المالية على اعمال الحق في الصـحة خلال فترة الكورونـا؛ فقـد تم تقنين إعمـال الحق في الصـحـة في العهـد الـدولي الخـاص بـالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 وتم توسيعه في التعليق العام رقم 14 الصادر عن لجنة الحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة في عام 2000. وادراج الحق في الصـحة بالعهد يشـكل إطار شـامل للحد الأدنى من المعايير والإدراك التدريجي نحو أعلى مسـتوى من الصـحة يمكن بلوغه. كما يقدم مطالبة مشـروعة بالحريات والاسـتحقاقات المتعلقة مباشـرة بالصـحة ، بما في ذلك الوصـول إلى رعاية صـحية جيدة وبأسـعار معقولة وما يرتبط بها بشـكل غير مباشـر من حقوق مثل الحق في الوصـول إلى الغذاء والماء والعمل والتعليم. كما يكرس العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية والتعليق العام هذه الحقوق كالتزامات وطنية ودولية . فيما يتعلق الأخير بالتعاون الإنمائي من أجل الصـحة. على الرغم من أن صـندوق النقد الدولي والبنك

[5] - زياد ناصر الدين، إلى المراهنين على صندوق النقد الدولي هذا الذي ينتظركم، الميادين، 5 ابريل 2021، الرابط: https://bit.ly/2ZFrnIf

[6] - تونس علقة بحلقة مفرغة من الديون فها الاقتراض من صندوق النقد الدولي هو الحل، الجزيرة نت، 24 مايو 2021، الرابط: https://bit.ly/3igXPqI
- زياد ناصر الدين، إلى المراهنين على صندوق النقد الدولي هذا الذي ينتظركم، الميادين، 5 ابريل 2021، الرابط: https://bit.ly/2ZFrnIf

الدولي يزعمان منذ فترة طويلة أنهما قلقان بشأن العواقب الصحية لنصائحهما المتعلقة بالسياسات ، فإن الأدلة المتاحة تشير إلى أن العديد من إصلاحات القروض تخرق هذه الالتزامات وتضر بالنتائج الصحية.[7]

فالبنك الاوروبي لإعادة الاعمار والتنمية كان أول مؤسسة مالية دولية تتبنى تدابير طارئة لمعالجة الأثر الاقتصادي للوباء في مارس 2020. وركزت سياساته التمويلية على دعم العملاء الحاليين من خلال توفير السيولة قصيرة الأجل ورأس المال العامل لحماية الشركات القابلة للاستمرار وحماية التقدم نحو اقتصادات السوق المستدامة والعادلة والمفتوحة في البلدان التي تعمل فيها. وللحفاظ على التدفقات التجارية الحيوية دعم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية رقم قياسي بلغ 2090 معاملة تمويل تجاري بقيمة 3.3 مليار يورو في إطار برنامج تيسير التجارة بما في ذلك 90 إصدار و140 بنكا في 40 دولة حول العالم. وتشمل أمثلة المعاملات استيراد الأدوية من إسبانيا وتركيا وسويسرا إلى لبنان وجورجيا والأردن، أو تصدير تقنيات الطاقة الشمسية من اليونان إلى إسبانيا والمملكة المتحدة. كما استجاب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) لوباء كورونا باستثمارات قياسية بلغت 11 مليار يورو في عام 2020 من خلال 411 مشروع ، لتلبية الاحتياجات العاجلة للاقتصادات الـ 38 التي يستثمر فيها. ويمثل هذا زيادة بنسبة 10 في المائة في الاستثمار التجاري السنوي مقارنة بعام 2019 ، عندما قدم البنك 10.1 مليار يورو لتمويل 452 مشروع.[8]

وعلى الجانب المقابل كشفت الأزمة التي خلقها تفشي وباء كوفيد-19 عن "الوجه القبيح" للاشتراطات المرفقة لقروض صندوق النقد الدولي وخاصة تلك التداعيات الخطيرة للاستثمارات الضعيفة في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، والتي تنعكس اثارها بالأساس على الفئات المهمشة كالنساء والاطفال وكبار السن والأقليات العرقية والأثنية والعمال غير النظاميين والأسر ذات الدخل المنخفض فضلا عن تزايد الفجوة المروعة والمتفاقمة بين الأغنياء والفقراء. فلقد أدت السياسات المالية للصندوق أو ما يعرف بالضبط المالي الصارم والسريع المشروط في برامج صندوق النقد الدولي إلى إجراء تخفيضات مدمرة في استثمارات الصحة والتعليم، وخسائر في المعاشات التقاعدية لكبار السن وإجراءات الحماية الاجتماعية الهامة، وتجميد الأجور العامة وتسريح العمال وتفاقم أعباء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر ،تلك التبعات التي يتحملها فقط الفئات الاكثر ضعفا وخاصة أن الضبط المالي لا يضمن الانتعاش الاقتصادي وخلق وظائف جديدة وقد يؤدي

[7] - International financial institutions and human rights: implications for public health, Public Health Reviews, 30 November 2017, link, https://publichealthreviews.biomedcentral.com/articles/10.1186/s40985-017-0074-3

[8] - Axel Reiserer ,EBRD reports record 2020 investment in response to Covid-19, European Bank, 14 Jan 2021, link, https://www.ebrd.com/news/2021/ebrd-reports-record-2020-investment-in-response-to-covid19.html

الاندماج السريع إلى تعميق الانكماش. كما أنها لن تؤدي إلى انتقال عادل نحو اقتصادات قادرة على التكيف مع المناخ[9].

كما أن عدم وجود اليات للرقابة على التزام الدول بمعايير حقوق الانسان في أنشطتها ومشاريعها الممولة من المؤسسات المالية الدولية يؤدي إلى ارتكاب مزيد من الانتهاكات، حيث لم يسلم المدافعين عن حقوق الانسان وخاصة في مجال البيئة من الانتهاكات التي يتعرضون لها خلال انشطة ممولة من المؤسسات المالية الدولية، ففي عام 2015 أكدت منظمة جلوبال ويتنس مقتل 185 شخص في 16 دولة من المدافعين عن الأرض والبيئة من المساهمين في الأنشطة الممولة من المؤسسات المالية الدولية نتيجة السياسات الحكومية الهادفة إلى تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان وخلق بيئة من العنف والترهيب وإغلاق المجتمع المدني هذه تجعل المشاركة العامة الهادفة في التنمية شبه مستحيلة.[10] كما أنه وفي تقريرها الصادر في 2020 أكدت ذات المنظمة أن عمليات قتل النشطاء المدافعين عن الأرض والبيئة في انحاء العالم شهدت ارتفاعا، حيث تم تسجيل 227 جريمة قتل خلال عام 2020 وسجل التقرير ارتفاع عدد القتلى مقارنة بالعدد المسجل في العام 2019 وهو 212 حالة. ومع ذلك تفترض المنظمة أن العدد الفعلي لنشطاء البيئة الذين قتلوا أعلى بكثير. ووقع ما يقرب من ثلاثة أرباع الهجمات في الأمريكيتين. وقتل 65 من النشطاء المدافعين عن الأرض والبيئة في كولومبيا، و30 في المكسيك و29 في الفلبين. ويعتقد أن الشركات والمزارعين والجهات الفاعلة في الدولة في بعض الحالات، وكذلك العصابات الإجرامية والجماعات شبه العسكرية والمتمردين، يقفون في معظم الأحيان وراء أعمال العنف. وذكر التقرير أن معظم عمليات القتل تتعلق بالغابات تليها مشروعات بناء المياه والسدود والزراعة التي يكون معظمها ممول بقروض تنموية من المؤسسات الدولية.[11]

☜ **على مستوى الحقوق السياسية والمدنية** في السنوات الأخيرة أكدت المؤسسات المالية الدولية بما في ذلك مجموعة البنك الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وغيرها من بنوك التنمية والاستثمار الإقليمية بشكل متزايد على أهمية المشاركة والحكم الرشيد والمساءلة من أجل التنمية. كما لاحظ كل من خبراء حقوق الإنسان والتنمية أن احترام حقوق الإنسان في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية التشاركية والمستدامة والمسؤولة. ففي العديد من البلدان التي تستثمر فيها المؤسسات المالية الدولية تتعرض هذه الحقوق للهجوم بدءا من القمع

[9] - صندوق النقد الدولي...ينبغي اعتماد سياسات لتقليص عدم المساواة، هيومن رايتس واتش، 6 اكتوبر 2020، الرابط، https://www.hrw.org/ar/news/2020/10/06/376613
[10] - المؤسسات المالية الدولية وضمان المساءلة وتحقيق المشاركة الفعالة في استشاراتها، الرابط، https://rightsindevelopment.org/wp-content/uploads/2016/04/IFIsEnablingEnvironmentJointStatement8-AR-.pdf
[11] - مقتل أكثر من 200 من نشطاء البيئة، موقع الوئام، 132 سبتمبر 2021، الرابط، https://bit.ly/3zGR2wn

العنيف للاحتجاجات وتجريم التعبير إلى الاعتقالات التعسفية واحتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان فضلا عن القيود المفروضة على منظمات المجتمع المدني .[12]

فمن المؤسف أن الآليات التي تعتمدها مؤسسات مالية عالمية لمنح قروض تتعارض احيانا مع اهداف الأمم المتحدة بل ايضا على صعيد التنمية المستدامة ناهيك عن تعارضها مع حقوق الانسان خاصة أن الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي لقاء منح القروض تزيد البطالة وتسيء إلى سوق العمل والصحة والبيئة كما أنها تحد من الوصول الى تعليم مجاني بمستوى جيد. فضلا على أن المؤسسات المالية الدولية تتعاون في كثير من الحالات مع دول تنتهك بشكل واضح حقوق الانسان وتمتلك سجل اسود في هذا الخصوص. ومن ثم تؤكد العديد من التقارير على ضرورة اتخاذ المؤسسات المالية الدولية جميع التدابير اللازمة بشكل منهجي لضمان ألا تؤدي أنشطتها والمشاريع التي تدعمها إلى انتهاكات لحقوق الإنسان فمن خلال سياساتها الاقتصادية والضمانات التي وضعتها يمكن للمؤسسات المالية الدولية أن يكون لها تأثير مباشر على كيفية قيام السلطات الوطنية بتنفيذ الحكم الرشيد وبالتالي الامتثال لالتزامها باحترام حقوق الإنسان لمواطنيها. [13]

فالأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة وعلى الرغم من مبادئها القائمة على اساس احترام حقوق الانسان غضت الطرف في كثير من الاحيان على العديد من الممارسات التي تنتهك حقوق الانسان التي ترتكبها الدول الاعضاء فيها؛ فقد كشفت تقارير عربية وأجنبية عن حجم تعاملات وكالات الأمم المتحدة مع مؤسسات نظام الأسد، ففي العام 2016 أشار تقرير لصحيفة الغارديان البريطانية إلى أن الأمم المتحدة أبرمت عقود مالية بملايين الدولارات مع شركات سورية مرتبطة ارتباط وثيق بالنظام، استخدمت في غير الأغراض التي خصصت لها، كما كشفت وثائق سابقة عن تورط مكاتب الأمم المتحدة في دمشق في أوجه من الفساد والمحاباة لنظام الاسد، وتزويد خزينة حكومته بالأموال والعملات الأجنبية تحت مسمى مشتريات وخدمات، وهو ما ترافق مع وجود الكثير من الأدلة التي تشير إلى استخدام المساعدات الإنسانية في الأعمال العسكرية وتسيس توزيع المساعدات، خاصة من قبل بعض المنظمات التي تتبع بشكل غير مباشر لنظام الأسد، كالهلال الأحمر السوري والأمانة العامة للتنمية، الأمر الذي لاقى انتقادات كثيرة وجهتها دوائر سياسية غربية ومحلية عديدة وبعض الجهات الحقوقية متهمين الأمم المتحدة بأنها تخدم أهداف نظام الأسد بطرق غير مباشرة بدلا من خدمة المشردين والمهجرين الذين تستهدفهم قوات النظام[14]. .

---

[12] - مقتل أكثر من 200 من نشطاء البيئة، موقع الوئام، 132 سبتمبر 2021، الرابط، https://bit.ly/3zGR2wn

[13] - سياسات صندوق النقد الدولي تتعارض مع حقوق الانسان وأهداف التنمية، موقع فرانس 24، الرابط، https://bit.ly/3zSTbVY

[14] - استمرار دعم الأمم المتحدة لنظام الأسد رغم العقوبات، مركز الحوار السوري، 3 أغسطس 2021، الرابط، https://bit.ly/2Y2oT69

ولقد أشار التقرير الإحصائي السنوي لعام 2020 لمشتريات الأمم المتحدة إلى أن وكالات الأمم المتحدة اشترت ما قيمته 244.5 مليون دولار من السلع والخدمات في سوريا، بما في ذلك 14.9 مليون دولار أنفقت في فندق فور سيزون دمشق. ويسرد موقع مشتريات الأمم المتحدة على الإنترنت جميع الموردين الذين حصلوا على عقود بقيمة 30 ألف دولار أو أكثر. ومع ذلك لا يدرج الموقع أي مورد لـ 212 عقدا متعلقا بسوريا بقيمة إجمالية تبلغ 44.4 مليون دولار، بدلا من ذلك تمت الإشارة ببساطة إلى أن اسم المورد تم حجبه لأسباب أمنية أو تم حجبه لأسباب تتعلق بالخصوصية. ولقد وبررت الأمم المتحدة عند استجوابها إن فندق فور سيزون هو المكان الأكثر أمانا لموظفي الأمم المتحدة للبقاء في العاصمة السورية التي مزقتها الحرب. لكن حتى بعد انتقال المواجهات إلى محافظات بعيدة عن دمشق بقي موظفو الأمم المتحدة مقيمين في فندق فور سيزون[15]. وهذا ما أعاد التأكيد عليه تقرير صادر عن معهد الدفاع عن الديمقراطية الأمريكي في 2020 الذي اتهم الأمم المتحدة بعدم القيام بنشاطات رقابية إرضاء لحلفاء الرئيس السوري بشار الأسد وفي مقدمتهم موسكو. فضلا عن تأكيد على قيام منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة بإنفاق مبلغ 244.5 مليون دولار في الأراضي السورية الخاضعة لسيطرة نظام الأسد في العام 2020، بما في ذلك مدفوعات خلال 2020 فقط بقيمة 14.9 مليون دولار ذهبت لفندق فور سيزن في دمشق الخاضع لعقوبات الخزانة الأميركية منذ 2019 بسبب قيام مالكه بتمويل النشاط الحربي للنظام السوري. وبحسب معهد الدفاع عن الديمقراطية فإن المنظمة الأممية أنفقت ما يقارب70.1 مليون دولار أميركي في فندق فور سيزن بين العامين 2014-2020.[16]

يمكن القول بأن الهرمية التي تحظى بها مؤسسات الأمم المتحدة واستمرار عضوية نظام الأسد كممثل شرعي وحيد لسوريا في الأمم المتحدة، فضلا عن دعم روسيا والصين واستخدامهم حق النقض الفيتو ضد أي مشروع قرار يدين نظام الأسد، أو يفرض عقوبات أممية عليه قد كان العامل الأساسي المحدد لطبيعة علاقة النظام مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموما إذ استطاع النظام الاستثمار في ذلك كله لتمرير مشاريعه والحصول على العديد من المكتسبات السياسية والاقتصادية، من خلال التأثير المباشر وغير المباشر على وكالات الأمم المتحدة لا سيما مكاتبها في دمشق التي لم تكن بمأمن عن التلاعب والفساد وتجييرها لصالح الآلة العسكرية للنظام، مع غياب الشفافية في التوزيع، وتحكم النظام بتوظيف أشخاص مقربين منه في مكاتب الأمم المتحدة، في خطوات لا تخلو من بصمات سياسية يحاول النظام وحلفائه من خلالها الدفع باستعادة شرعيته وتأهيله على المستوى الأممي والدولي[17].

---

[15] - إلى أي مدى حول الديكتاتور السوري المساعدات الحكومية إلى مصدر دخل لحكومته، مجلة القبضة، 4 أغسطس 2021، الرابط: https://www.alqabda.net/archives/2628

[16] - معهد الدفاع عن الديمقراطية الأمريكي: الأمم المتحدة مدت النظام السوري بـــ 244.5 مليون دولار، 23 يوليو 2021، الرابط: https://npasyria.com/74373/

[17] - استمرار دعم الأمم المتحدة لنظام الأسد رغم العقوبات، مركز الحوار السوري، 3 أغسطس 2021، الرابط: https://bit.ly/2Y2oT69

ايضا اختلفت ردود الأفعال الدولية حول التعامل مع الانقلاب الذي اعلنته القيادة العسكرية في **ميانمار** في فبراير 2021 ففي حين اعلنت العديد من الدول رفضها للانقلاب وتعليق دعمها الاقتصادي لميانمار حيث فأعلنت الدنمارك على سبيل المثال تعليق دعمها الاقتصادي لحكومة ميانمار بعد الانقلاب العسكري بيومين وأكدت الحكومة دعمها لجميع المبادرات الأخرى التي تدعم الديمقراطية والمجتمع العادل. وإلى استمرار المساعدات إلى شعب ميانمار. يشار أن الدنمارك قدمت دعما إنمائيا بقيمة 250 مليون كرونة (40 مليون دولار) لميانمار منذ عام 2016[18].

كما إن وزارة الخارجية الأمريكية قدرت أن استيلاء الجيش على السلطة في ميانمار يمثل انقلابا وبالتالي فإنها ستجري مراجعة لمساعداتها الخارجية للدولة، لكنها ستواصل برامجها الإنسانية لمساعدة الروهينغا. وفي مايو 2021 اعلنت وزارة الخزانة الأمريكية إن جيش ميانمار مسؤول عن هجمات دامية ضد المدنيين وأنشأ مجلس إدارة الدولة لدعم الإطاحة غير القانونية بالحكومة المدنية المنتخبة ديمقراطيا. ومن ثم أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية فرض عقوبات مالية على 16 شخصا ومجلس إدارة الدولة ، كما سيتم تجميد أي أصول مملوكة لأولئك الأشخاص في أي مكان يخضع للولاية القضائية الأمريكية، كما يمنع أي شخص داخل الولاية القضائية الأمريكية من إجراء أي معاملات مالية معهم. كما شملت قائمة العقوبات الأمريكية، 13 عضوا في جيش ميانمار، و4 أعضاء في مجلس إدارة الدولة، بالإضافة إلى كبار أعضاء المجلس العسكري، وبينهم محافظ البنك المركزي ووزير التعاون الدولي ووزير التجارة[19].

إلا أنه في المقابل نجد أن بعض المؤسسات المالية الدولية ترددت في تعاملها مع قادة الانقلاب فعلى الرغم من أن البنك الدولي أبلغ المجلس العسكري بأنه لن يعالج المدفوعات المطلوبة بعد 1 فبراير 2021 إلا أنه علق بشكل مؤقت فقط المدفوعات إلى المجلس العسكري ولم يجمد القروض الممنوحة للمؤسسات الخاصة لتقييم ما إذا كانت تدعم الحكم العسكري أو تضفي عليه الشرعية. كما إن حقيقة أن مكاتب البنك الدولي في يانغون موجودة على أرض مملوكة مباشرة للمجلس العسكري تثير الشكوك حول العناية الواجبة بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالقروض في ميانمار.

ولقد طالبت 2018 منظمة من منظمات المجتمع المدني على مستوى العالم وخاصة العاملين منهم في ميانمار مؤسسات التمويل الدولية والاقليمية في رسالة مفتوحة بتاريخ 17 فبراير 2021 إدانة الانقلاب والوقف الفوري لالتزامات الإقراض وتعليق المدفوعات والمنح المعلقة. والقروض عبر جميع العمليات السيادية وغير السيادية حتى التأكيد القاطع على أن

---

[18] - الدنمارك تعلق الدعم الاقتصادي لميانمار، وكالة الاناضول، 3 فبراير 2021، الرابط: https://bit.ly/3mfhokH

[19] - وزارة الخزانة الأمريكية تفرض عقوبات مالية على 16 مسؤولا في ميانمار، الوكن، 18 مايو 2021، الرابط: https://www.elwatannews.com/news/details/5493577

هذه لا تضـــفي الشـــرعية على الحكم العســـكري. فضـــلا عن ســـحب القروض المرتبطة بالمجلس العســـكري وشـــركاته المرتبطة بالجيش والشـــركات المرتبطة بأفراد وفرض عقوبات دولية عليهم. ومن الجدير بالذكر أن هذه الأموال تصل إلى ما يقدر بنحو 11 مليار دولار أمريكي يمكن اســـتخدامها لتمويل هجوم المجلس العســـكري على الديمقراطية والجرائم الفظيعة ضد الأقليات العرقية.[20]

ايضا تختلف المؤسسات المالية الدولية في تعاملها مع قضايا حقوق الانسان فعلى الرغم من أن البنك الاوروبي لإعادة الاعمار والتنمية يعد البنك الوحيد من نوعه الذي يتمتع بتفويض لتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون إلا أن سياساته التمويلية تتنافى مع مبادئه حيث أكدت العديد من التقارير ضعف سياساته المتعلقة بحقوق الإنسان وعلاقات الشراكة القوية التي تربطه ببعض الحكومات الاستبدادية لدرجة أن يقوم رئيسه الجديد في وقت ليس ببعيد في شـهر ديسـمبر 2020 بالدفاع عن ممارسـات الإقراض التي ينتهجها البنك في معاملاته مع البلدان الأوتوقراطية .

تركيا على ســـبيل المثال تتصـــدر بانتظام قائمة اســـتثمارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. وفي عام 2020 وصـــلت اســـتثمارات البنك فيها إلى 1.7 مليار يورو أي ما يقرب من ضعف الاستثمارات التي تمت في عام 2019. ومع ذلك فإن هذا التركيز الاستثماري القوي في تركيا يتعارض مع التفويض الســـياســـي للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الذي يربط الاستثمارات بالإصلاحات السياسية والاقتصادية. منذ عام 2009 استثمر البنك أكثر من 13 مليار يورو في البلاد من خلال 339 مشـــروع، و93 في المائة في القطاع الخاص. وطبقا للمؤســـسات الحقوقية الدولية وخاصـة مؤســسـة فريدم هاوس حدث تآكل كبير لسـيادة القانون وإطار الديمقراطية في تركيا. حيث أظهرت الحكومة التركية ازدراء متزايد للحقوق السياسية والحريات المدنية. وقد ترسخت طبيعتها الاستبدادية بشكل كامل في الحملة القمعية الدراماتيكية ضـــد المجتمع المدني منذ محاولة الانقلاب عام 2016 والتغييرات الدســـتورية لعام 2017 التي ســـاعدت على تركيز الســـلطة في يد الرئيس. وفي يوليو 2021 انســـحبت تركيا من اتفاقية مجلس أوروبا بشـــأن منع ومكافحة العنف ضـــد المرأة والعنف المنزلي مما مثل ضربة قوية لحركة حقوق المرأة في تركيا.[21] كما استهدفت الحكومة التركية المعارضين والمدافعين عن حقوق الانسان فضلا عن كونها أكبر سجن للصحفيين بالعالم كما برز التعذيب وسوء المعاملة ضد معارضي اردوغان بصورة ممنهجة في مراكز الاحتجاز والسجون حيث أكدت تقارير حقوقية تعرض نحو 306 شخص لسوء المعاملة والتعذيب في

[20] - Too little, too late: World Bank rents military land despite partial loans freeze, and MFI inaction risks legitimizing the junta, The Coalition for Human Rights in Development, Mar 02, 2021, link, https://rightsindevelopment.org/news/too-little-too-late-world-bank-rents-military-land-despite-partial-loans-freeze-and-mfi-inaction-risks-legitimizing-the-junta/

[21] - No time to celebrate – A breakthrough for human rights is needed after 30 years of the EBRD, link, https://cihrs.org/wp-content/uploads/2021/06/2021-06-21_No_time_to_celebrate_final.pdf

تركيا خلال مايو 2021 فقط منها 87 حالة في السجون. كما قوضت الحكومة التركية من العديد من الحقوق السياسية والمدنية مثل حرية الرأي والتعبير وحق التظاهر السلمي كما شددت الحكومة التركية من الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي وهددت بتقليص سرعة الانترنت [22] .

ولم تكن تركيا وحدها من الدول التي تعاون معها البنك الاوروبي دون الاخذ في اعتباره ما ترتكب في اقاليمها انتهاكات لحقوق الانسان ففي **أوزبكستان** استثمر البنك الاوروبي لإعادة الاعمار والتنمية أكثر من 2.4 مليار يورو في 97 مشروعا وخاصة في مجال الطاقة والمؤسسات التجارية والمؤسسات المالية. على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية الشاملة وبعض التحسينات المتعلقة بحقوق الإنسان، لا تزال البلاد من بين أكثر الأنظمة الاستبدادية في العالم. حيث منحت مؤسسة فريدم هاوس الامريكية في تقريرها 2020 أوزبكستان نسبة الديمقراطية 2 من أصل 100. [23] ومن ثم فإن استثمارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في قطاع القطن في أوزبكستان تدعو للقلق. حيث منح الشركات التي ارتبطت تاريخي بانتهاكات خطيرة لحقوق العمال، بما في ذلك العمالة القسرية للأطفال والبالغين، قروضا بملايين الدولارات دون بذل العناية الواجبة الاجتماعية والبيئية . لذا ثمة ضرورة لمزيد من الضوابط والتوازنات قبل الموافقة على الأموال، خاصة في بلد يتعرّض فيه المجتمع المدني والنقابات العمالية المستقلة لقيود خطيرة[24].

كما فشل البنك ايضا في **تركمانستان** ولمدة 30 عاما من التعاون في التعامل مع نظام استبدادي مثل تركمانستان في إنتاج اقتصاد حر أو التعددية أو الإصلاحات الديمقراطية ومن ثم يجب على البنك الأوروبي العودة بصدق وجدية للمادة (1) كمبدأ أساسي للمشاركة التركمانية ومحاسبة الحكومة على انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان[25]. حيث استثمر البنك الأوروبي 292 مليون يورو في 85 مشروعا في تركمانستان. ورفض البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير الاستثمارات في إنتاج وتصدير النفط والغاز إذا تتدفق الإيرادات إلى صندوق احتياطي الاستثمار الأجنبي بطريقة لا تتسم بالشفافية، كما يقدم البنك الاوروبي دعما لبعض الشركات ومنها شركة Bir Dunya المتخصصة في انتاج وتصدير القطن باستخدام العمل القسري في تركمانستان، مما أثار أسئلة حول العناية الواجبة سلسلة التوريد التي أجراها البنك. هذا بالإضافة إلى القلق الذي يستند إلى متطلبات البلدان في المادة 1 من ميثاق البنك الإنمائي، ومن ثم يجب ألا يسمح البنك بأي استثمارات خاصة به في البلاد.

---

[22] - وعود زائفة وانتهاكات بلا رقيب: حالة حقوق الانسان في تركيا خلال النصف الاول من 2021، مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان، الرابط، https://bit.ly/3iiRqeQ

[23] - No time to celebrate – A breakthrough for human rights is needed after 30 years of the EBRD, link, https://cihrs.org/wp-content/uploads/2021/06/2021-06-21_No_time_to_celebrate_final.pdf

[24] - البنك الأوروبي يواجه تحديات تتعلق بالتزاماته بحقوق الانسان، مركز القاهرة لحقوق الانسان، 21 يونيو 2021، الرابط، https://cihrs.org/european-bank-challenged-on-human-rights-credentials/

[25] - البنك الأوروبي يواجه تحديات تتعلق بالتزاماته بحقوق الانسان، مركز القاهرة لحقوق الانسان، 21 يونيو 2021، الرابط، https://cihrs.org/european-bank-challenged-on-human-rights-credentials/

بالنظر إلى القمع الشـــديد داخل البلاد، فإن البنك لديه التزام خطير بالتشـــاور مع المجتمع المدني التركماني وغيره من أصـــحاب المصـــلحة الرئيســـيين خارج البلاد لتحديد كيف ينبغي للبنك الانخراط[26].

الخاتمة والتوصيات

يمكن القول أنه من الضروري أن تعمل المؤسسات المالية الدولية إلى ضمان احتواء أطرها الوقائية على التزام واضح باحترام حقوق الإنسان وبذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان إجراء تقييمات لأثر حقوق الإنســـان قبل فرض شـــروط القرض التي تجبر الدول على اتخاذ تدابير إصـــلاحية من الممكن أن تؤدي تأثيرات ســـلبية على المواطنين، ايضـــا من الممكن أن تتبني نهج قائم على حقوق الإنسان لمكافحة الفساد يركز على مسؤولية الدولة والوقاية والإنصاف والمسؤولية بضمان بيئة آمنة مواتية لممارسة الحقوق والحريات الأساسية والسعي إلى المساءلة [27] .

كما أنه يجب على المؤســـســـات الدولية وخاصـــة المالية منها جعل حقوق الإنســـان أولوية حقيقية والعمل على دمج تعزيز وحماية حقوق الإنسان في إطار كافة المشروعات التي تقوم بتمويلها وذلك في إطار مراجعتها لإطار الاســـتدامة البيئية والاجتماعية، لتعزيز نهجها من أجل ضـمان ألا يكون لمشـاريعها المسـتقبلية انعكاسـات سـلبية على حقوق الإنسـان، من خلال إقرار ســـياســـة جديدة بيئية اجتماعية وحقوقية متينة، تعكس في خطوات ومبادئ واضـحة كيفية تعزيز وحماية حقوق الإنسـان. وضـمان الإدماج الفعلي للمقاربة الحقوقية في كافة المشروعات التي تقوم بتمويلها.

كما تؤكد مؤسـسـة **ماعت للسـلام والتنمية وحقوق الانسـان** إنه يجب على المؤسـسـات المالية الدولية اتخاذ جميع التدابير اللازمة بشـــكل منهجي لضـــمان ألا تؤدي أنشـــطتها والمشـاريع التي تدعمها إلى انتهاكات لحقوق الإنسـان فمن خلال سـياسـاتها الاقتصـادية والضـمانات التي وضـعتها يمكن للمؤسـسـات المالية الدولية أن يكون لها تأثير مباشـر على كيفية قيام السلطات الوطنية بتنفيذ الحكم الرشيد وبالتالي الامتثال لالتزامها باحترام حقوق الإنسان لمواطنيها. توصي بأنه :-

- يجب على المؤســـســـات المالية الدولية دعم إعمال الحقوق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات وحقوق الإنســـان ذات الصـــلة بما في ذلك الحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية، في جميع أنشطتها.

[26] - No time to celebrate – A breakthrough for human rights is needed after 30 years of the EBRD, link, https://cihrs.org/wp-content/uploads/2021/06/2021-06-21_No_time_to_celebrate_final.pdf

[27] - International financial institutions must show the way on human rights and good governance, says UN expert , GENEVA (21 September 2020), link, https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26265&LangID=E

- ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تضمن ألا تتسبب أنشطتها في انتهاكات حقوق الإنسان أو تساهم فيها، بما في ذلك اتخاذ التدابير اللازمة لتحديد مخاطر حقوق الإنسان والتصدي لها في جميع أنشطتها.
- يجب على المؤسسات المالية الدولية أن تفعل كل ما في وسعها لدعم بيئة تمكينيه للمشاركة العامة حيث يتم تمكين الناس للمشاركة في صياغة جداول أعمالهم الإنمائية الخاصة وفي مساءلة حكوماتهم والجهات المانحة والشركات والجهات الفاعلة الأخرى.
- يجب على المؤسسات المالية الدولية والدول وضع آليات للعمل مع المجتمع المدني ومع منظمات الاغاثة لضمان الوصول الفعال لاكثر الفئات تهميشا وضعفا.